



اقتصاديات السعودية والاقتصاد المنقذ

اقتصاديات الشعوذة والاقتصاد المنقذ



@ FB , LinkedIn , Youtube

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

خلال إدارتي نيكسون وفورد، وقبل انتخاب ريغان، اعتُبرت سياسة جانب العرض والطلب مجتمعة¹ سياسة غير تقليدية، وقد سخر جورج دبليو بوش من (ريغانوميكس) واصفاً إياها بأنها: "اقتصاديات الشعوذة voodoo economics".

لقد استعيرت كلمة الشعوذة من طقوس مركبة، ورد في قاموس أكسفورد؛ بأن الفودو هو دين يُمارس في أجزاء من منطقة البحر الكاريبي (خاصة هايتي) وجنوب الولايات المتحدة، وهو يجمع بين عناصر الطقوس الكاثوليكية الرومانية والطقوس السحرية والدينية الإفريقية التقليدية، يتصف بالشعوذة، ويدعي امتلاك الروح بغية مساعدة الناس.

VOODOO

a religion practiced in parts of the Caribbean (especially Haiti) and the southern US, combining elements of Roman Catholic ritual with traditional African magical and religious rites, and characterized by sorcery and spirit possession: they can use voodoo to help people [dictionary definition].

إن ما فعله الرئيس ريغان لوسم مرحلة حكمه باقتصاد الشعوذة؛ إجراؤه تخفيضات ضريبية كبيرة في أوائل الثمانينيات إضافة لخفض الإنفاق العام، مستنداً لدراسات قدمها الاقتصادي أرثر لافر² (للمزيد

¹ a combined supply and demand side policy.

² هو اقتصادي أمريكي ليبرالي، وهو أحد المنظرين الأساسيين لمدرسة اقتصاد العرض، التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين. اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه، والذي يجسد نظريته في العلاقة بين الضغط الضريبي ومداخل ميزانية الدولة، وأثرهما في تحفيز الاستثمار. (ويكيبيديا).

كتابنا سياسة تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب المالىتين، وقد أسهم ذلك في "خفض التضخم من ٢٠٪ إلى ٣٪ في أبريل ١٩٨٠، وكان المعدل المعتاد في السبعينيات هو ٨-١٠٪"¹.

تشير متابعة ما ينشره صندوق النقد الدولي إلى أهمية وضرورة (جعل التضخم أولوية صانعي السياسات لمواجهة استمرار ارتفاع الأسعار التي تضغط على مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم، وذلك بإبقاء اقتصاد العرض وسيلة لمواجهة من خلال سياسة التشديد النقدية الصارمة... خاصة وأن أزمة التضخم جاءت بعد استنزاف أزمة الوباء لميزانيات الحكومات؛ مما أجبر الحكومات على زيادة ضرائبها أو خفض إنفاقها)².

فما هو اقتصاد الفودو³؟

إن الهدف الرئيسي لاقتصاد الفودو هو تشجيع الناس على ادخار أموالهم واستثمارها، من خلال تطبيق حزمة سياسات، وفعالاً أسفر تطبيقها عن تحسن في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، أدى لخلق فرص عمل، ولتحسن الظروف الاقتصادية.

وتتألف أسس اقتصاد الفودو من حزمة بأربع سياسات، هي:

١ . تبسيط النظام الضريبي .

٢ . خفض الإنفاق الحكومي .

٣ . تبسيط اللوائح التنظيمية .

٤ . خفض التضخم .

ونتناول ثلاث حالات وصفت إثنين منها باقتصادات الشعوذة:

– **الحالة الأمريكية:** أطلق على اقتصاد مرحلة الرئيس ريغان (باقتصاد الشعوذة)، على الرغم من أن تطبيق سياساتها ساعد في خفض معدلات الضرائب كالتالي:

● انخفض معدل الضرائب على الدخل المرتفعة من ٧٠٪ إلى ٢٨٪.

● انخفض معدل ضرائب الشركات من ٤٨٪ إلى ٣٤٪.

¹ Forbes, Feb 12, 2018, www.forbes.com/briandomitrovic/2018/12/02/george-h-w-bushs-voodoo-rhetoric

² Philip Barrett, How Food and Energy are Driving the Global Inflation Surge, SEPTEMBER 9, 2022, IMF Blog, [Link](#).

³ Madhuri Thakur, Voodoo Economics, Wall Street Mojo, [Link](#)

وبسبب تعديل معايير إعفاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض، بدأ الناس في الادخار والاستثمار بشكل أكبر بسبب ازدياد حجم مدخراتهم من معدلات الضرائب المخفضة. مما حسن عرض النقود في السوق، وحسن الظروف الاقتصادية، ومستوى المعيشة؛ فارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

أما فيما يتعلق بالنفقات الحكومية، فقد تم تخفيض الإنفاق الاجتماعي غير المرغوب فيه، الذي تم تنويعه نحو النفقات الدفاعية والعسكرية. ومع ذلك، وبسبب الإنفاق الدفاعي الكبير، زادت ديون البلاد على المدى القصير، واستفادت الولايات المتحدة من الإنفاق الضخم على الجيش والدفاع، لتكون من أقوى دول العالم ومزودة بأحدث التقنيات وقوى عسكرية مدربة.

مثال: شركة مقرها الولايات المتحدة تدفع ضرائب بحدود ٤٨٪ قبل رئاسة ريغان، وبعد إدخال سياسات الفودو الاقتصادية وتنفيذها والتي تم من خلالها تبسيط النظام الضريبي، انخفض معدل الضريبة من ٤٨٪ إلى ٣٤٪.

فإذا بلغ دخل الشركة ١٠٠٠٠٠٠ دولار، فقد كانت تدفع ٤٨٠٠٠ دولار من الضرائب على الدخل، وبعد سياسات الفودو الاقتصادية من المحتمل أن تدفع ٣٤٠٠٠ دولار، بتوفير ضرائب بحدود ١٤٠٠٠ دولار. فأنفقت الشركة هذه المدخرات على توسيع أعمالها التي وظفت فيها ٥٠ موظفًا جديدًا؛ مما أدى إلى خلق فرص عمل في الولايات المتحدة. ومع زيادة فرص العمل، بدأ تحسن مستوى معيشة الناس وقدراتهم الشرائية، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي. ولاحظ المستثمرون، أن أسعار أسهم الشركة تتزايد يوماً بعد يوم في سوق الأسهم الأمريكية. مما شجع على نمو الاستثمار فيها، فحصل المستثمرون على عائد مناسب على الاستثمار، وحصلت الشركة على اعتراف واهتمام المستثمرين الأجانب.

إذاً زادت القوة الشرائية للناس بسبب زيادة مدخراتهم، وتحسن الاقتصاد الكلي. وتمت الإشادة بهذه السياسات من قبل العالم كله.

– **الحالة التركية**: أطلقت تركيا في ٢٦-٧-٢٠٢٢ تجربة غير عادية لمحاربة التضخم بعد أن ارتفعت تكلفة المعيشة بشكل كبير، فأولاً حافظ البنك المركزي التركي على أسعار فائدة ثابتة لمدة سبعة أشهر ثم شرع بخفضها بدل رفعها، لتخالف تركيا الاتجاه العالمي. لذلك رأى البعض أن نتائج هذه السياسة كانت

عكسية¹؛ فمعظم الاقتصاديين حول العالم يعتقدون أن أفضل طريقة للسيطرة على التضخم هي برفع أسعار الفائدة، لرفع تكلفة الاقتراض؛ وإبطاء النمو الاقتصادي ورفع معدلات البطالة مقابل خفض تكاليف السلع والخدمات لانخفاض الطلب على شرائها.

واستجابة لانخفاض قيمة الليرة التركية، خفضت الحكومة التركية الضرائب على بعض السلع، وقدمت الإعانات، ورفعت الحد الأدنى للأجور. إثر ذلك وصف البعض² نظرية أردوغان بأنها غريبة، وسماها البعض بـ "أردوغانوميكس"، لأن أردوغان آمن بنظرية اقتصادية غريبة مفادها: إذا خفض البنك المركزي أسعار الفائدة في البلاد، فسيؤدي ذلك إلى خفض مستويات التضخم. حتى إن مجلة الايكونومست³ وصفت تلك السياسات التي وضعها الرئيس أردوغان بالفودو، وبرأيها أن ذلك ألحق الضرر بدفعي الضرائب بالمليارات. واعتبرت المجلة أن خطة أردوغان لإنقاذ الليرة هي زيادة غير مباشرة في سعر الفائدة للمدخرين. فبموجب الخطة، ستقوم الحكومة التركية بتعويض حاملي الودائع بالليرة محددة الأجل عندما يتجاوز انخفاض قيمة العملة مقابل العملات الصعبة سعر الفائدة الذي تقدمه مصارفهم، وسيكون دافع الضرائب التركي هو منقذ المودع التركي.

وبعد سبعة أشهر عادت الايكونومست⁴ لتصف السياسة التركية بالسياسة النقدية الغريبة؛ فعلى الرغم من ارتفاع التضخم إلى ٨٠٪، خفض البنك المركزي التركي في ١٨ آب (أغسطس) سعر الفائدة من ١٤٪ إلى ١٣٪ ثم إلى ١٢٪ في يوم ٢٢ آب (أغسطس) وهو الرد المعاكس لما يوصي به أي اقتصادي عاقل حسب قولها.

وحسب الفاينانشيال تايمز⁵: قالت سيلفا ديميرال، أستاذة الاقتصاد في جامعة كوتش بإسطنبول: "يقر باقي العالم بأن تكاليف التضخم على الاقتصاد أعلى من تكاليف خفضه؛ لكن البنك المركزي التركي لا يزال منفصلاً عن بقية العالم".

¹ Tom Joyner, Turkey launched an unusual experiment to fight inflation by cutting interest rates. This is how it spectacularly backfired, ABC, 26 Jul 2022, [Link](#)

² Mustafa Akyol, How Erdogan's Pseudoscience Is Ruining the Turkish Economy, CATU Institute, DECEMBER 3, 2021, [Link](#).

³ The Economist, Turkey's currency woes are likely to get worse, Jan 1st 2022, [Link](#)

⁴ The Economist, The connection between Russian sanctions and bizarre Turkish monetary policy, Aug 25th 2022, [Link](#).

⁵ Laura Pitel, Turkey's central bank cuts rates despite rampant inflation, Sep18, 2022, Financial Times, [Link](#).

لقد وصفت الفاينانشيل تايمز القاعدة السائدة في الفكر الاقتصادي: (أسعار الفائدة المرتفعة تساعد على ترويض التضخم)؛ بالحكمة الاقتصادية.

– **الحالة البريطانية:** إثر استلام رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس رئاسة حكومتها منذ أيام، أعلنت تنفيذ ما وعدت به في برنامجها الانتخابي من خفض للضرائب وتجميد لارتفاع فواتير الطاقة لمدة عامين والتي تقدر تكلفتها بـ ١٠٠ مليار جنيه استرليني. لكن لم يتهدمها أحد حتى الآن بغرابة سياستها أو تطبيقها لاقتصاديات الفودو، رغم مخالفتها للاعتقادات الاقتصادية المتعارف عليها كمسلمات!!، ورغم تراجع الجنيه الاسترليني ليصل إلى ١.٠٨٥٨ مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ ٢٦-٩-٢٠٢١، كما كان في عام ١٩٨٥.

خلاصة القول:

إن كل من يخالف عقيدة الاقتصاد الرأسمالي يعدُّ غريباً ومشعوذاً وغير مرضي عنه، فعلى الجميع الدوران في فلك أصحاب تلك العقيدة حتى لو كانت منحرفة، ويجب على الجميع احترام ثوابتها بوصفها دينٌ مقدس لا مساس فيه.

إن ما يجمع الأمثلة الثلاثة السابقة (الأمريكي والتركي والبريطاني) هو مخالفة ما تعارف عليه فقهاء العقيدة الرأسمالية، على الرغم من أن تلك الاقتصادات هي اقتصادات رأسمالية بكل معنى الكلمة. إن تراكم أخطاء السياسات النقدية يتمثل بزيادة خدمة الديون الناجم عن نظام الفوائد الربوية، وتمادي الحكومات بالاقتراض الربوي ما زاد من حجم المديونية وأثقل كاهل الاقتصاد بخدمته، فكان مخرج الحكومات هو اللجوء لأموال الضرائب لتغطية تكلفة تلك الأخطاء. وهذا يجعلنا نستنتج القاعدة التالية: عندما تستخدم أموال الضرائب لتصحيح الأخطاء النقدية فإن دافع الضرائب هو من يتحمل تكلفة التصحيح.

يقول الاقتصادي وولف ريختر¹: إن التضخم الحالي لن يختفي في وقت قريب، بل قد يسوء أكثر في العام القادم، وستستغرق السيطرة عليه سنوات، إضافة لسنوات من ارتفاع معدلات الفائدة، وسنوات من انخفاض أسعار الأصول. وهو يعتقد أن البنوك المركزية تتعلم الآن درساً مضمونه أن الجمع بين طباعة

¹ Wolf Richter, This Inflation Will Be Tough to Get under Control, Sep 22, 2022, [Link](#).

النقود والإنفاق بالعجز قد يستمر على ما يرام لسنوات عديدة، حتى يحدث الانهيار فجأة، ويغرق التضخم الاقتصاد، قبل أن يتوقع أحد ذلك .

فأين الحكمة الاقتصادية التي ذكرتها الفاينانشيل تايمز؟،

إنه اقتصاد بتعلم بالممارسة ضارباً عرض الحائط حقوق الناس وأموالهم!!

فما المخرج من هذا المأزق الذي وضع الاقتصاد الرأسمالي (فكراً وتطبيقاً) نفسه فيه؟

إن المخرج يكون بالاقتصاد المنقذ، وهو الاقتصاد الإسلامي الذي قسم سياسته المالية إلى قسمين مستقلين جعل بينهما تواصلاً منضبطاً. فتم ضبط الإيراد في الأولى، والإنفاق في الثانية وهذا ذكاء مالي بعيد الأثر:

— فللحكومة بيت مال ذو سياسة مالية واضحة تعتمد على نظرية الإيرادات، فله موارد قابلة للتوسع بالاستثمار أهمها إحياء الأرض الموات الذي يقابل نظام BOT، تنفق الحكومة منه على نفسها وعلى الخدمات الأساسية الموكلة إليها من الناس لإدارة مصالحهم .

— وللناس بيت زكاة ذو سياسة مالية واضحة تعتمد على مصارف مالية محددة تماماً، مهمته رفع الفقر عن الناس بتحويل جزء محدد من أموال الأغنياء إلى الفقراء . مما ينعش الدورة الاقتصادية وينميها باستمرار بوصفه مورداً مستداماً؛ فيرفع مستوى معيشتهم، ويخفض البطالة، ويقلل عدم المساواة في الدخل .

وبين الخزانيتين (أي بيتي المال) تواصل يدعم الواحد منهما الآخر بشكل تكافلي، فمثلاً:

— للغارمين مصرف من بيت مال الزكاة مهمته رفع عشرة من سقط في براثن الدين، كما يساهم بيت المال في ذلك المصرف .

— لمصرف في سبيل الله من بيت مال الزكاة أن يدعم مهمة الحكومة في أداء مهامها الشرطية والدفاعية عن الناس، وهذه مهمة من مهام بيت مال المسلمين .

— وهناك أمثلة أخرى للتواصل بين الخزانيتين نكتفي بما أوردناه .

ويمكن لبيت مال المسلمين الاقتراض عند الحاجة من غير ربا، وعند العجز عن سداد القروض تلجأ الحكومات لعدة سياسات كإصدار الصكوك بمختلف أنواعها، أو بيع أراضٍ عامة، أو ما شابهها .

وللاستقلالية بين السياستين الماليتين منافع عديدة؛ حيث لا يطغى أحدهما على الآخر، ولا يتحمل أحدهما أخطاء الآخر، فيبقى رفع الفقر مستمراً عن الناس لا يعطله فساد الحكومات وأخطائها، كما تستطيع الحكومة ممارسة مهامها الموكلة إليها من خلال الإنفاق على ذلك من إيراداتها.

إذاً يحقق الفصل بين السياستين الماليتين تجنب أي انزلاق لا تحمد عقباه؛ كانفجار النظام من الداخل الذي يحصل عندما يواجه صدمة ما؛ كصدمة سعر صرف، وعندئذ لا يتم ترميم النظام وحماية نقده من أموال الزكاة لاستقلالية وظائفها، بينما يكون الأمر غير ذلك في السياسات الرأسمالية حيث يتم ترميم حماية النقد من أموال الضرائب.

وهذا مغزى فصل السياستين الماليتين (الخاصة والعامة) في نموذج الاقتصاد الإسلامي بوصفه الاقتصاد المنقذ للعالم المتخبط، الذي يضطر كل ٧٥-٨٠ سنة من إعادة ضبط ديونه بتصفيرها فيخسر الجانب الضعيف وينجو الجانب القوي المتمكن (للمزيد كتابنا: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية)، وتحدث عملية التصفير في الاقتصاد الإسلامي عند كل عملية مخالفة، لقوله تعالى: **وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** (البقرة: ٢٧٩)، وشتان شتان بين الحالتين لإدارة المخاطر في الثانية بادية ظاهرة، أما في الأولى فالفأس وقع في الرأس وضُيعت حقوق الناس وأُتلفت أموالهم، قال تعالى ناهياً عن ذلك: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ** (البقرة: ١٨٨).

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٢ م